

بطول البقايا الذهب والفضة غير المتقطعتين امرين مع عدم البدل او  
 اداة الحفظ وان تغيرته فاما ان لا تقبل التخفيف بالعلاج او تقبله  
 فان لم تقبله غير بين امرين بين التملك بخلاف الحظ والغرم وهي  
 البيع مع حفظ الثمن وان قبلت التخفيف حين بين بيعها وحفظ  
 ثمنها وبين التخفيف لها بطريق التبرع وبيع جزء منها لملك  
**قول علي** الدوام اي القاد **قول** وشرب لو قال او شرب لجان اولي واش  
 فتامل **قول** او يبعها باذن الحاكم ان وجده ثم يرفقه لملك  
 كمنه ثم النهج وهذا فيما اذا اخذته لملك فان اخذته للحفظ فالظاهر  
 يقين الحصة الثالثة **قول** فيفعل ما فيه المصلحة اي من احد امرين  
 البيع وحفظ الثمن او التخفيف له وحفظه وطريق التخفيف اما  
 بنزع الملتقط واما بيع بعضه باذن الحاكم ثم بعد الاكل والبيع يجب  
 ثم ينفذ المالك او المبيع لا القيمة والثمن ان وجده في العران فان  
 وجده في الصول فلا يعرفه مادام فيها وليس بها احد بل في العران  
 اذا انتقل السم في الصل اذا دخلها الناس وليس المراد هنا وفيها  
 اية التحيين بالشهري بل عليه فعل الاحتفال كما اشار اليه المتن بقوله  
 ما فيه الصلحة والتعويض باو بعد بين ما يجري على السنه والقويم  
 الواو سم بالخصا **قول** فيصح لقطر تريفق الخ ويتغير هنا بين الحصلتين  
 الاخيرتين ما ذكر في الراي **قول** يستدل به اي بالامس اي بسببه  
 او فيه فالسببية او الظرفية واصله يستدل بمذوفة اي يستدل  
 بالسؤال **قول** وحل ذلك اي ان التقاط في الامتداد **قول** الحفظ اي مطلقا  
 كالاقران اي واقتراض الاما لا يجوز ان لا يشهد اقراره للولي وهو  
 ممنوع **قول** حتى كسبه فان فضل في حفظ مال كنه **قول** فان تبرع اي  
 الملتقط **قول** فذاك واضح اي فلا حاجة لبيان حكمه **قول** واذا اراد اي  
 الملتقط **قول** فان لم يجده اشهد فان لم يشهد فلا رجوع له لتقصيره  
 بعدم الاشهاد ولغير عدم الشهود **قول** وحكم بفساده البيع وانظر  
 ما حكمه النقطة هل تصح على المنفق او يرجع على المنفق عليه بعد  
 يساره او على بيت المال او على اغنيا المسلمين او على المنفق نفسه  
 ميدان **قول** فان لم يكن الخ وعل له ايجاز يقين ان الحاكم مع وجوده  
 فيه نظر **قول** اي الحيوان من باب الخ **قول** من صفار السباع فيدل  
 بالصفار

قيمة يرمي

بالصفار ان الكبار قول ما يسلم منها ضالة لشدة ضرورتها من واخافه  
 صفار من اضافة الصفة الى صوف اي السباع الصفار اي الصغير  
 و صفار السباع كذئب وفهد وفس وفصيل وهو الصفار من الابل **قول**  
 والكسري العاجز عن المني **قول** فان وجده معاملة فهو غير الخ اي ان  
 اخذ لملك فان اخذته للحفظ فالظاهر انه يخبر بيت ما عد الاولي  
 من الخصال الاثنية **قول** فهو يخبر بين خصال ثلاثة بان يفعل الاحتظ  
 منها اذا وجده في الغارة كما قيد به الشارح **قول** ثم اعلم اي فلا يجوز  
 اخذ قبل التملك **قول** وعن ثمن عبادة المنهاج مع من لم يغيره لملك لا  
 اعلمه قبل التملك **قول** فان لم يجره الخ قال سم ولعل محله  
 بالقيمة **قول** كملكه اي اذا ظهر **قول** فان لم يجده الخ قال سم ولعل محله  
 اذا لم يتا ايجاره والا وجر وانفق عليه من اجرة ان لم يتبرع بانفاقه  
 وحفظه الغاضل وعل له الاستقلال بايجاز مع وجود الحاكم فيه نظرا  
 ويعرفها اي القطة بالنسب ويعرفه وعل له عدل في جوع العنبر  
 المبدل او الثمن فتامل **قول** العمل المراد به الشوا مع والمساجد  
 وغوهرانها مع الموات بحال القطة **قول** فله ان ساء الخ اشار بذلك  
 الي انه يخبر بين الاخيرتين فقط **قول** في العران المراد به الشوا مع  
 والمساجد وغوهرانها **قول** ويشق النقل اليه اي الى العران **قول** والفصلة  
 الاولي بين التملك الخ يعني ان الحصة الاولي في كل ام المص بين الكله  
 ومنه ثمنه وفي المنهج الحصة الاولي في تعريفه ثم تملكه في الثانية هنا  
 فتدفع في الاولي من الحصة عند استوايها في الحظية الا ان يراد الاولي  
 في غير كلام المص والحاصل ان قوله وللصلة الاولي مسا لعابرة المنهج وشم  
 ولكنهما اختلفا في الترتيب **قول** الاخر يتا اي بالنسبة للحكام المص وهما  
 المنطوق بانفاق عليه وبيعهم مع حفظ ثمنه **قول** على العادة اي لا يملكه  
 وقت قبوله **قول** المملوكة نقتل للارباب والنظام بان يكون قيمه كتملكه  
 كغيب جناح وحفظه في عنق ملكا اخرج به المباحة فانها ليست لقطة  
 بل قد يخذها ملكها **قول** وترىه هو يلغظ الغول المامس والحاصل  
 ان يجوز لفظ الحيوان في المفارقة والوراث للملك والحفظ المستغ  
 من صفار السباع في بقائه امانة للملك **قول** وبما رسم اما اخذته لحفظه  
 طلقا او لملكه في زمن نهب فجايز للحاكم وغيره وينبغي ان يجري